«اعتراضات ابن مالك النحوية على سيبويه – دراسة تحليلية –

إعداد الدكتور/ حسب الدائم آدم جرّام
(دكتوراه الدولة في النحو والصرف)
محاضر بجامعة الملك فيصل بتشاد،
ورئيس قسم اللغات والترجمة بالجامعة (سابقا)

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة «**اعتراضات ابن مالك النحوية على سيبويه(دراسة تحليلية)**»، وهي دراسة تنتظم في سلك رصد الخلاف النحوي، الذي يُعدّ في مقدمة ركائز نضج علم النحو؛ لما لهذا الخلاف في الآراء من الأثر البالغ في إثراء الدراسات النحوية، وهو – بحقّ– يُبيّن مدى الرحابة والسعة في مجال التعبير والدلالة التي تتميز بها العربية عن غيرها من اللغات.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تعلّقها بآراء إمام متقدمي النحاة سيبويه ،وفكر إمام متأخري النحاة ابن مالك؛ إذ أن شرف أيّ عمل بشرف متعلقه، وقيمة أيّ رأي أو فكر بمكانة قائله ،فكيف بآراء العَلَميْن النحويَّيْن سيبويه وابن مالك؟.

وهدفت الدراسة إلى العرض التحليلي للمسائل النحوية التي اعترض فيها ابن مالك على سيبويه، وهي اثنتا عشرة مسألة، وَفق المنهج العلمي، وإعطاء كلٍّ حقه، مع الاعتماد في ذلك على الأدلة النحوية، وإثبات ما هو جديد من الآراء؛ بغية التوسع في الاستعمال اللغوي.

وقد اعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث نعرض المسألة مشروحة، ثم نورد كلام سيبويه وابن مالك بتمامه، أو بتصرف يسير، ثم نبسط آراء من تناولوها من النحويّين بالدراسة، مع الالتزام بترتيب الآراء في ذلك حسب الأقدمية في تاريخ الوفيات، ثم التعقيب على الرأي بالتأييد أو النقد، وإضافة رأي جديد في المسألة ما أمكن، مع ذكر العلة والدليل.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ما يأتي:

أولا: أثبتت الدراسة الترجيح في أغلب هذه المسائل، وقررت إثبات آراء جديدة في البعض منها؛ وذلك اعتمادا على ما وقفتْ عليه من الأدلة النحوية التي في مقدمتها السماع، والقياس والإجماع.

ثانيا: أيدت الدراسة ابنَ مالك في سبع مسائل، وأيدت سيبويه في مسألتين، بينما أثبتت آراء جديدة في المسائل الثلاث الباقية.

ثالثا: ليست كل المسائل المرجح فيها قول ابن مالك هو منفرد بها رأياً واستنباطا، بل إنما هو نفسه أحيانا نجده مؤيدا غيره من العلماء الذين خالفوا سيبويه مذهباً، كأمثال الإمام المبرد في مسألة« نصب الظرف على المفعولية به مع الفعل اللازم أو المتعدي إلى واحد أو اثنين فقط»، وكتأييده لأكثر النحاة في مسألة «أن دلالة (مِنْ) الجارة الزائدة على التبعيض مقيدة بما إذا دل عليها تقدير لفظ (بعض)».

رابعا: إن المسائل التي أثبتت فيها الدراسة آراء جديدة هي:

1- قررت الدراسة في حكم تقديم التمييز على عامله غير المنصرف، أن ما أُوِّلتْ جملته فثبت فاعلا أو مفعولا به جاز تقديمه عليه، وما أُوِّلتْ جملته فلم تثبت فاعليته أو مفعوليته فلا يجوز تقديمه على عامله.

2- بعد أن ثبت أن لا مانع من الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر لتحقيق غرض التأكيد، فقد تقرر لزوم ذكر التمييز عند إرادة تحديد صفة المدح أو الذم المختص بها الممدوح أو المذموم.

3- تقرر أن حرف الجر(منْ) بعد أفعل التفضيل مع ذكر التمييز يدل على ابتداء الغاية، أما عند عدم ذكر التمييز فهو دال على المجاوزة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن سار على نهجه واتبع هداه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من أهمّ ركائز نضج علم النحو وبناء صرحه الشامخ هو ذاك الخلاف في الآراء والاتجاهات بين علمائه الأفذاذ في كثير من مسائله وقضاياه، فلا شك أن لهذا الخلافِ الأثرُ البالغُ في إثراء الدراسات النحوية منذ العهود الأولى لهذا العلم ،لاسيما الذي يمثله علماءُ مدرستيه الشهيرتين (البصرة والكوفة)؛ لما يدلي به كل فريق من أدلة وحجج، إثباتاً لرأيه ومناصرةً لجماعته؛ الأمر الذي به صار هذا العلم فخرا للعربية ؛ مما حمل كثيرا من العلماء الأجانب على الإشادة بعلمائه والاعتراف بفضلهم.

وليس من شك أن رصد الخلاف النحوي والإلمام بأطراف هذا الخلاف وجمع مسائله في دراسة مستقلة ، يُعد من أهمّ دوافع البحث والتصنيف، ومن المسائل الشائقة لدارسي علم النحو والمتخصصين فيه؛ لما في ذلك من فائدة كبيرة لإجلاء ما غمُض من علل الخلاف،

والوقوف على دقائق الأدلة في ذلك، مع التمرين على أساليب الجدل والحوار المنبني على مرتكزات المنطق السليم.

ولعل هذه الدراسة التي جاءت بعنوان:« **اعتراضات ابن مالك النحوية على سيبويه** » تنتظم في سلك هذا النهج؛ إذ تسعى إلى عرض المسائل النحوية التي اعترض فيها ابن مالك – وهو إمام متأخري النحاة، (ت: 672هـ)– على سيبويه ، إمام المتقدمين (ت: 180هـ)– وفق المنهج العلمي، مع إعطاء كلِّ حقه

فإذا كان سيبويه هو شيخ النحاة، والإمام الذي فاق أقرانه، والنابغة الأريب الذي لا يبارى في حسن صناعته، ولا يجارى في فصيح عبارته، صاحب قرآن النحو، فإن ابن مالك هو الإمام المجتهد ، الذي اشتغل الناس بمؤلفاته ومنظوماته إلى وقتنا هذا، ذو الرأي الخاص في التصنيف والتأليف في هذا العلم .

فكلا العَلَميْنِ إمام في علوم العربية« و الوهم لا يسلم منه أحد ، ولم يخص الله تعالى بالعلم قوما دون قوم، ولا وقفه على زمن دون زمن، بل قد يفتح للآخِر ما أُغلق عن الأول، وليس لِقِدَم العهد يفضُلُ الفائل، ولا لحدثانه يُهتضم المصيب».

ولقد اعترض ابن مالك على سيبويه في اثنتي عشرة مسألة نحوية في كتابه « شرح التسهيل» الذي يعدّ خلاصة فكره النحوي، وبعد استقرائها قمتُ بتصنيفها محاور ثلاثة وتمهيد، تسبقهن مقدمة، و تقفوهن خاتمة ذات مخرجات ونتائج.

المحور الأول: الاعتراضات في قضايا الكلمة المفردة، وفيه أربعة مسائل.

المسألة الأولى: إلحاق نون الوقاية بـ« لَدُنْ».

المسألة الثانية: حكم ما يلي الضمير « إيّا».

المسألة الثالثة: الاتصال والانفصال لثاني ضمير النصب لناصب مفعولين غير القلبي.

المسألة الرابعة: الاتصال والانفصال لثاني ضمير النصب لأفعال القلوب.

المحور الثاني: الاعتراضات في قضايا الجملة الاسمية، وفيه مسألتان.

المسألة الخامسة: رفع المعطوف على اسم « إنّ» قبل الخبر.

المسألة السادسة: رفع الخبر بـ« لا» النافية للجنس مع التركيب.

المحور الثالث: الاعتراضات في قضايا الجملة الفعلية، وفيه سبعة مسائل.

المسألة السابعة: نصب الظرف على المفعول به.

المسألة الثامنة: جعل صاحب الحال نكرة.

المسألة التاسعة: تقديم التمييز على عامله غير المنصرف.

المسألة العاشرة: الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل.

المسألة الحادية عشرة: دلالة «مِنْ» الجارة على المجاوزة أو ابتداء الغاية.

المسألة الثانية عشرة: دلالة «مِنْ» الزائدة على التبعيض أو العموم.

وقد التزمتُ في كل ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي ، حيث أعرض المسألة مشروحة، ثم أورد كلام سيبويه وابن مالك بتمامه، أو بتصرف يسير، ثم أبسط آراء من تناولوها من النحويّين بالدراسة، مع الالتزام بترتيب الآراء في ذلك حسب الأقدمية في تاريخ الوفيات، ثم التعقيب على الرأي بالتأييد أو النقد، وإضافة رأي جديد في المسألة ما أمكن مع ذكر العلة والدليل.

التزمتُ بالتوثيق الكامل للمصدر أو المرجع عند وروده لأول مرة في البحث، ثم الاكتفاء بذكر اسم المصدر والمؤلف والجزء والصفحة فيما بقي، أما الأعلام، فالمشهور منها قد اكتفيت بذكر تاريخ وفاته فحسب، بين هلالين أمام اسمه في متن البحث؛ إذ الشهرة تغني عن الترجمة، أما غير المشهور فخصصته بترجمة مختصرة في الهامش للتعرف عليه.

وفي الختام، أسأل الله أن ينفع بهذا العمل، وأن يُجبر التقصير ويعفو عن الزلل، فهو الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحور الأول: الاعتراضات في قضايا الكلمة المفردة، وفيه أربعة مسائل.

المسألة الأولى: إلحاق نون الوقاية بـ« لَدُنْ».

« **لَدُنْ»:** ظرف زمانيّ ومكانيّ بمنزلة« عند»، إلا أنه أخصُّ من « عند»، و أقرب مكان منه؛ إذ أن « عند» تقع على المكان وغيره، تقول: لي عند فلانٌ مالٌ في ذمته، ولا يقال ذلك في « لَدُنْ»، ولا يستعمل إلا في الحاضر، بخلاف « عند»؛ يُقال: لدُنّي مالٌ، إذا كان حاضرا[1]، وعندي مالٌ إذا كان حاضرا أو لم يكن كذلك.

و« نون الوقاية»: هي النون الواقعة قبل ياء المتكلم، وتسمى بنون العماد[2]،« قيل سُميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر، وقيل سُميت بذلك لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث، لو قيل (أكرِمْني)، ومن التباس المتكلم بياء المخاطبة فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو(ضرْبِي)؛ إذ الضرب اسم للفعل، وقد لحق الكسر بالفعل في نحو(أكرمِي) ولم يبال به»[3].

[1] - ينظر: المعجم الوسيط، ج2، ص858.

[2] -ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ج1، ص 8

[3] -معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي،ج1، ص61.

ومن ذلك المذكور يتبيّن أن لنون الوقاية وظيفة لغوية أهمّ من كونها تقي الفعل الكسر فحسب[1]؛ بل إن السبب في تلك التسمية هو لوقايتها الفعل اللبس في (أكْرِمْنِي) في الأمر؛ فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة في (أكْرِمِي)، وأمر المذكر بأمر المؤنث؛ ففعل الأمر إذن أحق بهذه النون من غيره، ثم حُمل الماضي والمضارع على الأمر.[2]

ولما لحقت هذه النون الأفعال لذاك السبب، لحقت كذلك بعض الكلمات ذات الشبه بالأفعال من حيث الدلالة، حين اتصالها بياء المتكلم، منها بعض أسماء الأفعال، وبعضا من الحروف مثل« إنّ» وأخواتها[3].

وقد لحقت هذه النون كذلك الظرف «لدُنْ» عند إلحاق ياء المتكلم إليه، فيصير «لدُنّي» – بنون مشددة–،ولكن قد ورد عن العرب أيضا « لدُنِي» – بنون واحدة–،ومن ذلك قراءة نافع(ت) وأبي بكر(ت:) قوله تعالى:(قدْ بَلَغْتَ من لدُنِي عُذْراً)[4].

فالسؤال إذن: أيُّ النونين المحذوفة؟ أهي نون لدُنْ الأصيلة في الكلمة أم نون الوقاية؟

ذهب سيبويه(ت180هـ) إلى أن نون الوقاية هي الثابتة، والمحذوفة هي نون لدُنْ الأصيلة، وحذفها لغة عند بعض العرب، حيث تنطق هذه اللغة «لدُ»؛ إذ يقول:« وأما لدُ فهي لدُنْ محذوفة كما حذفوا يكنْ، ألا ترى أنك إذا أضفتَ إلى مضمر رددته إلى الأصل، تقول: من لدُنْه ومن لدُنّي، فإنما لدُنْ كعنْ»[5]، وممن تبع سيبويه الشيخ الخضري(ت 1287 هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل[6].

أما ابن مالك فقد اعترض على سيبويه في هذا الرأي، وذلك بقوله: «ولا يجوز أن يكون الاسم لدُ؛ لأن لدُ متحرك الآخر، والنون في لدنْ وأخواتها إنما جيء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون، فلا حظّ فيها لما آخره متحرك».[7]

فظاهر كلام سيبويه عدم حذف نون الوقاية مع هذا الظرف، أما ظاهر كلام ابن مالك فجواز حذف هذه النون مع القلة.

أما القياس عندنا فمع ما ذهب إليه ابن مالك؛ بدليل تلك الألفاظ التي اُستُعملتْ بنون الوقاية وحذفها عند إلحاق ياء المتكلم إليها، كما في : إنّي وإنّني ، وليتي وليتني، وقطي

[1] - ينظر: المرجع السابق، ج1، ص61.
[2] - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك،ج1، ص147،وحاشية الصبان، ج1، ص206.
[3] - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك،ج1، ص147.
[4] -سورة الكهف، الآية 67.
[5] - الكتاب، لسيبويه، ج2،ص252.
[6] - ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص128.
[7] - شرح التسهيل، لابن مالك، ج1، ص ص 148- 149.

وقطني. ولم تقف الدراسة – على حدّ ما وقفتْ عليه في المعاجم – على استعمال «لدُ» عن العرب مجرّدة من النون.

المسألة الثانية: حكم ما يلي الضمير« إيّا».

«إيّا»: ضمير منفصل[1]، ورد فيه عن العرب خمس لغات[2]، هي:

1- « إيّا»: بكسر الهمزة وتشديد الياء، وهي اللغة المشهورة التي قرأ بها الجمهور.

2- « أيّا»: بفتح الهمزة وتشديد الياء.

3- «إيَا»: بكسر الهمزة وتخفيف الياء.

4- « هِيّا»: بإبدال الهمزة هاء، مع كسرها وتشديد الياء.

5- «هَيَا»: بإبدال الهمزة هاء، مع فتحها وتخفيف الياء.

وهو ضمير نصب، في مقابلة« أنا» وأخواته التي هي ضمائر رفع منفصلة، لكنه وُضع بلفظ واحد[3]، فاحتاج إلى ما يبين المراد به من حيث التكلم أو الخطاب أو الغيبة، أو الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث؛ وعليه ألحقوا له ما يرفع إبهامه ويبين تحديد المراد به، فنقول فيه: إيّاي، وإيّانا، وإيّاك، وإيّاه إلى: إيّاهن[4].

وقد اختلف في هذه اللواحق، فمذهب الخليل(ت:175هـ) أن« إيا» ضمير، ولواحقه أيضا ضمائر، فهي أسماء، فإيّاي وأخواته عنده ضميران، وأحدهما مضاف إلى الآخر، وتبعه في ذلك الأخفش (ت 215 هـ) والمازني(ت 249هـ).

أما سيبويه فذهب إلى أن هذه اللواحق حروف تبين أحوال الضمير[5]، وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي، ونقل عن الأخفش أيضا أنها حروف تبين أحوال الضمير، واختاره جماعة[6].

أما ابن مالك فقد اعترض على سيبويه في ذلك، واختار مذهب الخليل على أن هذه اللواحق أسماء، واستدل على اسميتها بأوجه ستة، أبرزها الأربعة الآتية، بيد أن جميعها قد رُدت حسب ما نعرضه في الآتي، وهي:

---

[1] - وذلك هو المشهور، و عليه سيبويه والمحققون، أما الزجاج(ت) فيرى أنه اسم ظاهر، وعن ابن درستويه (ت) أنه بين الظاهر والمضمر، وكلا الرأيين مردود. ينظر: شرح التسهيل، للمرادي، ص157.

[2] - ينظر: شرح التسهيل، للمرادي، ص159.

[3] - ينظر: شرح التسهيل، للمرادي ،ص 158.

[4] - ينظر: شرح التسهيل، للمرادي ،ص 158.

[5] -الكتاب، لسيبويه، ج1، ص446.

[6] - ينظر: المصدر السابق، ص158.

1- أنه قد وقع بعدها – فيما رواه الخليل عن العرب–اسم مجرور بها، وذلك في قولهم: « إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوّاب»؛ فوقوع لفظ« الشواب» بعد« إيّا» هنا وهو اسم لدليل على اسمية ما يقع بعدها. ولكن رُدّ ذلك بألاّ حجة فيه لشذوذه، والشاذ لا يقاس عليه.

2- أن الكاف في «إيّاك» لو كانت حرفا لاستُعملت مجردة من اللام ومع اللام أيضاكما في اسم الإشارة(ذاك وذلك)، فلما لم تستعل كذلك فهي في «إياك» اسم لا حرف. وقد اعتُرض على ذلك أيضا بالقياس على كاف «رُويدك»، فإنها حرف ولا تلحقها اللام، فكذلك الكاف في «إياك».

3- أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز في نحو:(منْ يَفْعلْ ذلك منكم).ورُد على هذا بكاف «أرأيتك»، فإنها حرف في الأصح ولا تُجرد من الميم.

4- أن غير الكاف من لواحق« إيّا» مجمع على اسميتها مع غير «إيّا»، مختلف في اسميتها مع« إيّا»، فلا يُترك ما هو مجمع عليه لما هو مختلف فيه ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد. ولكن رد على ابن مالك هنا بما أورده هو نفسه من سؤال ملخصه: أن المضمر لا يُضاف، وما ذهب إليه من اسمية هذه اللواحق يؤدي إلى إضافة« إيّا» وذلك ممتنع؛ بدليل أن الإضافة إما للتخفيف وهو مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال، و« إيّا» ليست منها، وإما للتخصيص و« إيّا» من الضمائر وهي أعرف المعارف فلا حاجة إلى تخصيص.[1]

خلاصة المسألة ،أن جعل هذه اللواحق حروفا على مذهب سيبويه هو الظاهر مع القياس، المنبني على ما له نظير وفق ما جاء في تلك الأدلة التي رُدّ بها على ما استند إليه ابن مالك؛ وهو المشهور الذي عليه أكثر المحققون، كما أنه أخف أيضا على ألسنة المعربين، وقد اعتمد عليه أكثر المحدثون[2].

المسألة الثالثة: الاتصال والانفصال لثاني ضمير ي النصب لناصب مفعولين غير القلبي..

إذا وقع ضمير النصب مفعولاً ثانياً، فإمّا أن يكون فعله قلبيّا، أو غير قلبي، فالذي فعله قلبي هو كلّ ضمير وقع مفعولاً ثانياً لـ(ظنّ)أو إحدى أخواتها، مثل: (ظننتكه)، و(خلتكه)،وهذا الضمير- وهو(الهاء) في كلا هذين الفعلين - هو في الأصل خبر لمبتدأ.

أما الذي فعله غير قلبي فهو ما كان مفعولا ثانياً، ولم يكن في الأصل خبرا لمبتدأ، وذلك مثل (الهاء) في (أعطيتكه)،و(الهاء) في (سلنيه)،وهذا هو ما نطلق عليه ثاني « ضميري النصب لناصب مفعولين غير القلبي».

[1] -ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ج1،ص159، وشرح التسهيل، للمرادي، ص158.
[2] -ينظر: التطبيق النحوي ، للدكتور عبده الراجحي، ص ص 47-48.

هذا الضمير الذي هو ثاني ضميري النصب لناصب مفعولين غير القلبي لم يذكر فيه سيبويه سوى حكماً واحداً، وهو لزوم الاتصال_ على ما يفهم من ظاهر كلامه فيه_ إذ يقول: «فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطباً أو غائباً...فإنّ علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها(إيا)وذلك قوله: أعطيتكه وقد أعطاكه...فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب»[1]،فيفهم لزوم الاتّصال من كلام سيبويه هاهنا في قوله: «فهذا هكذا».

أمّا ابن مالك فيرى الاتصال في هذا الضمير ليس لازماً، بل جائز فحسب مع الترجيح، إذ يجوز فيه الانفصال أيضاً، و وافقه في ذلك ابن عقيل[2]، والأشموني[3]، يقول ابن مالك: «فكلّ ضمير تراه كهاء (أعطيتكه) في كونه ثاني منصوبين لفعل غير القلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود»[4].

أما الذي يدل على رجحان الاتصال في هذا الضمير وجودته من الانفصال هو أنه لم يأت في القرآن الكريم إلا متصلا، ومنه قوله تعالى: ﴿ فسيكفيكهم الله ﴾ [5]،وقوله تعالى:﴿ أنُلْزِمكموها ﴾[6]،وقوله تعالى:﴿ إن يَسْألْكُمُوها ﴾[7]؛ يقول ابن مالك: «واتصاله أجود؛ ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلا»[8]، وأما الذي يدل على جواز الانفصال فيه، فهو أنه قد جاء في لغته _عليه الصلاة والسلام_ منفصلا، ومن ذلك قوله _صلى الله عليه وسلم _

«فَإنّ الله مَلّكَكُمْ إيّاهُمْ، وَلَوْشَاءَ لَملّكَهُم إيّاكُمْ»[9].

فقد جاء هذا الضمير هاهنا منفصلا في موضعين من الحديث نفسه، وهما:(إياهم)،و(إياكم). وفي سنن أبي داوود(في كتاب الجهاد ـ باب ما يؤمر به من القيام

---

(1) _الكتاب ،لسيبويه،ج1، ص450.
(2) _ينظر:شرحه على الألفية،ج1،ص62.
(3) _ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشوني،ج1،ص199.
(4) _شرح التسهيل،ج1، ص167.
(5) _سورة البقرة، الآية (137)
6- سورة هود، الآية(38).
(7) _سورة محمد، الآية(37).
(8) _شرح التسهيل،ج1،ص167.
(9) _لم أظفر بتخريج هذا الحديث، ولكن قد ذكر الدكتور محمود فجال في كتابه:" الحديث النبويّ في النحو العربي" ص159، هامش(5)، أنّ هذا الحديث قطعة من حديث أورده الذهبي في كتابه" الكبائر"، والحديث بتمامه كما ذكره هو الآتي :كان رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ يوصيهم عند خروجه من الدنيا ويقول: «الله الله في الصلاة، وما ملكت أيمانكم، أطعموهم مما تأكلون، وأكسوهم مما تكتسون، ولا تُكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فإن كلفتموهم فأعينوهم ولا تعذبوا خلق الله، فإنّ الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم».

على الدواب والبهائم -)، يقول _عليه الصلاة والسلام _:«أفلا تتق الله في هذه البهيمة التي ملكك إياها»[10].وعليه أن لوكان الاتصال في هذا الضمير لازما لما ورد انفصاله في هذه الشواهد، وخاصة في تلك الأحاديث النبوية الشريفة؛ فإنها إذن تعضد مذهب ابن مالك في هذه المسألة؛ وعليه فإن ثاني ضميري النصب لناصب مفعولين غير القلبي اتصاله ليس لازما، إنما هو جائز مع الترجيح فحسب ؛وفي ذلك توسع في الاستعمال اللغوي.

المسألة الرابعة: الاتصال والانفصال لثاني ضمير النصب لأفعال القلوب.

الضمير الواقع خبرا لكان وأخواتها في نحو(كنته)_ وهو الهاء_ يرى فيه سيبويه الاختيار بين انفصاله واتصاله، لا ترجيح فيه لأحد الحكمين على الآخر. قال سيبويه: «وبلغني عن العرب الموثوق بهم يقولون: ليسني وكأنّني...،وإن شئت قلت: قد وليت عملا فكنت أنت إياك، وقد جربتك فوجدتك أنت إياك»[1]، يفهم التصريح بالمساوات بين حكمي الاتصال والانفصال هاهنا في قوله: «وإن شئت...».

أما الرماني(ت384هـ)،وابن الطراوة (ت528هـ)، وابن مالك (ت672هـ)،فيرون أرجحية الاتصال في هذا الضمير عن الانفصال، ومستندهم في ذلك دليلان : أولهما قياسي والآخر سماعي، وهما:

الأول: إن الضمير الواقع خبرا لكان في نحو قولك: (كنته)، وهو الهاء يشبه الضمير الواقع مفعولا به في نحو قولك: (ضربته)؛ وذلك لأن ضمير النصب في(كنته) لم يحجزه عن عامله إلا ضمير الرفع الذي هو اسم(كان) فقط، وأن الضمير في ضربته كذلك لم يحجزه عن عامله، سوى الضمير الواقع فاعلا فحسب؛ فلمّا كان اتصال الضمير المفعول في ضربته واجبا، اقتضى ذلك ترجيح اتصال الواقع خبراً لكان في (كنته) لمشابهته الضمير في (ضربته)، وإن لم يساوه في الوجوب إلا أنه راجح لا مرجوح[2].

الثاني: أن الاتصال والانفصال كليهما وارد مسموعا عن العرب، إلا أن الاتصال ثبت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت سوى في النظم فقط، فرجح الاتصال على الانفصال[3].

---

(10) _سنن أبي داود، «دراسة وفهرسة كمال يوسف الحوت»، دار الحنان، ومؤسسة الكتب الثقافيّة، ط(1)، 1409ه_1988م،ج2،ص ص27_28،(كتاب الجهاد_ باب ما يؤمر به على الدواب والبهائم)،رقم الحديث (2542).

(11) _الكتاب،ج1،ص ص447_448.

(2) _ينظر: شرح التسهيل لابن مالك،ج1،ص169.

(3) _ينظر: المصدر السابق، والجزء، والصفحة.

ومن أدلة النثر على أرجحية اتصال هذا الضمير على انفصاله هذان الحديثان النبويّان الآتيان، وهما: قوله ـ عليه الصلاة والسلام _ لعائشة ـ رضي الله عنها ـ: «إيّاكِ أن تَكُونِيهَا يَا حُمَيْرَاء»[4].وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعمر ـ رضي الله عنه ـ في ابن صيّاد «إن يكنه فلن تُسلّط عليه، وإن لّا يكنه فلا خيْرَ لك في قتله»[5].

فقد جاء الضمير الواقع خبراً لكان هاهنا وهو (الهاء) متصلا في(تكونيها)، كما ورد متصلا أيضا في (إن يكنه وإن لا يكنه)، فبهاذين الحديثين يتمّ اثبات أرجحية اتصال هذا الضمير على انفصاله، لكثرة وروده نثراً ونظماً ، بينما الانفصال فيه لم يقع إلا في النظم فحسب، وفي ذلك رد على سيبويه ومن تبعه الذين لا يرون هذا الرجحان.

المحور الثاني: الاعتراضات في قضايا الجملة الاسمية.

المسألة الخامسة: رفع المعطوف على اسم « إنّ» قبل الخبر.

الأصل في تركيب الجملة أن يُعطف ما أُريد عطفه مباشرة بعد المعطوف عليه، ويأخذ المعطوف الحكم الإعرابي للمعطوف عليه، فعندما يُراد العطف على اسم« إنّ» ، يكون الأصل في التركيب – مثلا–:إنّ خالداً وعليًّا مسافران، وإنّ هنداً وفاطمةَ ذاهبتان.

وقد جوّزت القاعدة الخروج عن هذا الأصل أيضا، وذلك على وجهين:

الوجه الأول: أن يُعطف على اسم «إنّ»، لكن بعد ذكر خبرها، وهذا كذلك الأصل فيه – كما هو معلوم – أن يتبع المعطوف المعطوف عليه في الإعراب، فتقول: إنّ خالداً مسافرٌ وعليّاً، وإنّ هنداً مسافرةٌ وفاطمةً.

لكن هنا قد جوّز النحاة بالإجماع رفع المعطوف، فتقول: إنّ خالداً مسافرٌ وعليّ، وإنّ هنداً مسافرةٌ وفاطمةُ، ولكنهم اختلفوا في توجيه ذلك «فقيل هو معطوف على محل اسم إنّ؛ لأنه قبل دخولها في موضع رفع، وقيل: على محل إنّ وما عملت فيه، وقيل على الضمير المستكن في الخبر إن كان مما يتحمل ضميرا، وقيل: إنه مبتدأ وخبره محذوف، قيل: وهو الصحيح، وهو المفهوم من عبارة سيبويه، وهو على هذا من عطف الجمل، وعلى ما تقدم من عطف المفردات»[1]، والمهم في الأمر أنه وإن اختلفت الآراء في توجيه ذلك لكنهم اتفقوا على جوازه.

الوجه الثاني: أن يُعطف على اسم «إنّ» برفع المعطوف قبل مجيء الخبر، فتقول :إنّ خالداً وعليٌّ مسافران، وإنّ هنداً وفاطمةُ ذاهبتان.

---

[4] _سنن ابن ماجه،ج2،ص827،(كتاب الرهون_باب المسلمون شركاء في ثلاث)،رقم(2474)، بلفظ:(«انظري ياحُميراء أن لاتكوني أنت».

[5] _صحيح البخاري،ج2،ص ص81_82،(كتاب الجنائز_باب إذا أسم الصبيّ فمات)، رقم الحديث:(1354).

[1] - شرح التسهيل، للمرادي، ص 359.

واختلف النحاة في ذلك؛ فذهب الكوفيون إلى جوازه، ثم اختلفوا، أما الكسائيّ فقد جوزه على كل حال، وأما الفراء فذهب إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لا يظهر فيه عمل « إنّ»،[1] نحو: إنك و خالدٌ ذاهبان، يقصد بذلك ما إذا كان اسم إنّ من الأسماء المبنية فيجوز العطف عليه بالرفع، أما غير ذلك فلا، وكلا المذهبين يرى أن جواز الرفع على تقدير العطف على محل إنّ واسمها؛ إذ أنهما في محل رفع مبتدأ.

أما سيبويه فقد منع العطف على اسم إنّ بالرفع قبل تمام الخبر على كل حال، وحكم بالغلط على ما جاء عن العرب من هذا التركيب؛ إذ يقول:« واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال هم...»[2].

أما ابن مالك، فقد ضعف رأي الكسائي والفراء في ذاك التخريج[3]، واعترض على سيبويه في تغليطه ما جاء عن العرب من هذا السياق الذي الظاهر فيه جواز العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر، فابن مالك إذن يجوّز استعمال هذا التركيب، لكنه يخرجه على تقدير مبتدأ يكون معطوفا عليه، وخبره هو المذكور، والجملة من ذاك المبتدأ المقدر والخبر المذكور في محل رفع خبر إنّ؛ إذ يقول:« وأجاز الكسائي رفع المعطوف بعد إنّ قبل الخبر مطلقا... و وافقه الفراء...وكلا المذهبين ضعيف...وغلّط سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان... وهذا غير مرضي منه رحمه الله...بل يجب أن يُعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيّر الطباع، وسيبويه موافق على هذا»[4]، وقد خرّج ابن مالك ذاك التركيب بقوله: إن« الأول يُخرّج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إنّ. وأصل الثاني: إنّك أنت وزيدٌ ذاهبان، فأنت مبتدأ وزيدٌ معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إنّ، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح»[5].

فالظاهر أن سيبويه و ابن مالك متفقان على امتناع إعراب إن مع اسمها في محل رفع مبتدأ على أن يُعطف عليهما بالرفع؛ والذي يدل على اتفاقهما تعليل سيبويه بذلك في تغليطه على ما جاء من هذا التركيب، وتضعيف ابن مالك على رأي من خرج بذلك.

---

[1] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري ،ج1،ص167.
[2] - الكتاب، لسيبويه،ج1، ص 339.
[3] - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك،ص473.
[4] - شرح التسهيل، لابن مالك، ج1،ص ص 473- 474.
[5] - المصدر السابق، ج1، ص 473.

وعليه؛ فما جاء عن العرب الموثوق بهم يجب أن يكون حجة في تقعيد القواعد، وإذا ثبت منع إعراب إنّ واسمها في المحل، فإنّ جواز استعمال مثل هذا التركيب مع إضمار المبتدأ حسب رأي ابن مالك هو الأولى بالأخذ به في المسألة.

المسألة السادسة: رافع الخبر عند تركيب « لا» النافية للجنس مع اسمها.

«لا» العاملة عمل «إنّ»، وتُعرف كذلك بـ«لا» النافية للجنس، وهي حرف يدخل على الجملة الاسمية فيعمل فيها عمل «إنّ» من نصب المبتدأ ورفع الخبر، وتفيد نفي الحكم عن جنس اسمها، ويسميها النحاة أيضا بـ« لا» النافية على سبيل التنصيص؛ لأنها تنفي الحكم من جنس اسمها بغير احتمال لأكثر من معنى واحد، ويسمونها كذلك بـ«لا» النافية للجنس على سبيل الاستغراق؛ لأن نفيها يستغرق جنس اسمها كله، فإن قلت: لا إنسانَ مُخلّدٌ، فقد نفيت الحكم بالخلود عن جنس الإنسان، أي أن النفي استغرق الجنس كله.[1]

وتعمل «لا» عمل «إنّ» في نصب الاسم ورفع الخبر بثلاثة شروط، هي:

1- أن تكون نافية للجنس.
2- أن يكون معمولاها نكرتين.
3- أن يكون الاسم مُقدّما والخبر مؤخّرا.[2]

و«لا» النافية للجنس إذا كان اسمها مفردا، بأن لم يكن مضافا ولا شبيها به، لها في إعرابها مع اسمها وجهان:

الوجه الأول: أن يُعربا منفصلين، وعندئذ يكون اسمها مبنيا على الفتح في محل نصب بها، ويكون خبرها كذلك مرفوعا بها، كما في نحو قولك: لا إنسانَ مُخلّدٌ.

الوجه الثاني: أن تتركب هي مع اسمها تركيبا مزجيًّا كتركيب العدد« خمسةَ عشرَ»[3] فحينئذ تكون هي مع اسمها مبنيّين على فتح الجزئين في محل رفع مبتدأ.

أما خبرها مع هذا الوجه الأخير، فقد اختلف النحاة فيه، فمذهب سيبويه – في ظاهر كلامه –أنه مرفوع بالمبتدأ؛ إذ يقول:« واعلم أنّ لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت هل من رجلٍ، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك ما من رجل وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو مكان ولكنك تُضمره، وإن شئت أظهرته، وكذلك لا رجلَ ولا شيءَ، إنما تريد لا رجلَ في مكان ولا شيء في زمان، والدليل على أن لا رجلَ في

[1] - ينظر: التطبيق النحوي، لعبده الراجحي، ص 186.
[2] - يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، ص 168-169.
[3] - ينظر : الكتاب ، لسيبويه، ج1 ، ص 404.

موضع اسم مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك»؛ فيُستشف من كلام سيبويه أن بقوله:« والذي يُبنى عليه في زمان أو مكان» إشارة إلى خبر المبتدأ، أي أنه إذا كانت «لا» مع اسمها في موضع رفع بالابتداء حين تركيبهما، فإن الخبر كذلك يكون مرفوعا بما كان مرفوعا أثناء وجود المبتدأ، أي أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول « لا».

أما ابن مالك فقد اعترض على سيبويه في هذا الرأي، فهو يرى إن التركيب لا يؤثر شيئاً في عمل « لا» فيكون الخبر مرفوعا بها كما كان ذلك قبل تركيبها مع اسمها؛ إذ يقول:« وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باقٍ، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب...، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر»[1]، وما قاله ابن مالك هذا هو مذهب الأخفش أيضا، والمازني والمبرد وجماعة، ومنطلقه هو أن التركيب لا يُبطل عمل «لا» بل هو باق كما كانت عليه قبل التركيب.

و خلاصة المسألة هو أنه ما دام مثل هذا التركيب جوزوا فيه أكثر من وجه في الإعراب، فإنا نرى إن الخبر كذلك ينبغي أن يتأثر بما تأثر به عامله من اختلاف في وجوه الإعراب كتأثره بتأثر اختلاف النواسخ؛ إذ أنه في هذه الحال لم نقل في إعرابه إنه خبر المبتدأ كما كان عليه في الأصل ، بل نقول إنه خبر للناسخ؛ وعليه ففي حال تركيب «لا» أيضا مع اسمها في محل المبتدأ، فالأحرى أن يكون الخبر كذلك خبرا للمبتدأ المركب مرفوعا به؛ فما ذهب إليه سيبويه هو الأولى بالأخذ به في المسألة.

المحور الثالث: الاعتراضات في قضايا الجملة الفعلية، وفيه سبعة مسائل.

المسألة السابعة: نصب الظرف على المفعولية به.

«الظرف» اصطلاحا، هو الذي يسمى «المفعول فيه»، وهو قسمان: ظرف زمان وظرف مكان، وقد سُمّيَ مفعولا فيه لأنه لا يُتصور وجود مكان أو زمان دون أن يكون هناك حدث يحدث فيهما؛ لذلك يقدّرون الظرف بأن معناه حرف الجر «في»، فأنت حين تقول: حضر عليّ يوم الجمعة، فإن معناه حضر عليّ في يوم الجمعة. ولعله سُمّي ظرفا لأن المكان والزمان وعاء يحتوي الحدث، أي أنه ظرف والحدث مظروف فيه.[2]

[1] - شرح التسهيل، لابن مالك، ج1، ص478.

[2] - ينظر: التطبيق النحوي، لعبده الراجحي، ص 262.

وينقسم الظرف إلى متصرف وغير متصرف، فالمتصرف ما جاز أن يُخبر عنه[1]، أي يُسند إليه، بأن يكون فاعلا أو مبتدأ، نحو: جاء يومُ الجمعة، ويومُ الجمعة يومٌ مباركٌ، فـ« اليومُ» ظرف متصرف؛ لأنه صح أن يقع فاعلا، كما في المثال الأول، وأن يقع مبتدأ كما في المثال الثاني.

وغير المتصرف هو ما ليس كذلك، بأن لا يقع مسندا إليه، ومن أنواعه الظرف الذي عُيّن من يوم بعينه[2]، كتعيين «سَحَر» أو « ضُحى» من « اليوم»، نحو قولك: جئتُك يوم الجمعة سَحَر، ونحو: لقيتُه يومَ الخميس ضُحى؛ فـ«سحر وضُحى» في هاتين العبارتين كلاهما ظرف غير متصرف؛ لوقوعه مُعَيّنا من يوم بعينه.

والظرف المتصرف قد وسع النحاة فيه بأن يقع منصوبا على المفعول به بدلا من نصبه على المفعول فيه فحسب، فتقول مثلا: سرتُ اليومَ، وصليتُ الصبحَ، فتنصب الظرفين هنا على المفعول به توسعا. ثم اختلفوا في نوع عامل النصب فيه على المفعول به من حيث تعديه ولزومه إلى ثلاثة مذاهب:

فمذهب سيبويه، أنه يجوز ذلك مطلقا، سواء أكان ذلك العامل فعلا متعديا أم لازما، وكان تعديه إلى مفعول واحد أو أكثر؛ إذ يقول:« واعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إل مفعول، وذلك قولك: ضُربَ زيدٌ الضربَ الشديدَ، وضُربَ عبدُ الله اليومين... لا تجعله ظرفا، ولكن كما تقول: يا مضروبَ الليلةِ الضربَ الشديدَ, وأُقعد عبدُالله المقعدَ الكريمَ، فجميع ما تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعدى إليه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله»[3].

والمذهب الثاني لابن عصفور، ومفاده أن جواز ذلك خاص بالفعل اللازم أو المتعدي إلى فعل واحد، فلا تتجاوز توسعة ذلك عند ابن عصفور إلى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل؛ ودليله هو عدم وجود فعل متعدٍّ إلى أربعة، وإلى ثلاثة بطريق الأصالة؛ قال:« وهذا هو الصحيح قياسا وسماعا، أم القياس؛ فلأنه لما كان

الظرف المتسع فيه مشبها بالمفعول به، وجب أن يكون العامل مشبها بالعامل في المفعول به، وأما السماع؛ فإنه قد سمع الاتساع فيما لا يتعدى، نحو: يوم الجمعة صمته، وفيما يتعدى إلى واحد...»[4].

[1] - ينظر: شرح التسهيل، للمرادي/ ص478.
[2] - المصدر السابق، ص 478.
[3]- الكتاب، لسيبويه، ج1، ص 29.
[4] - ينظر: شرح التسهيل، للمرادي، ص 513.

أما المذهب الثالث والأخير وهو مذهب المبرد وأكثر النحاة واختاره ابن مالك؛ فمفاده أن ذاك التوسع جائز مع الفعل اللازم والمتعدي إلى اثنين فحسب فلا يجوز مع المتعدي إلى ثلاثة؛ ودليل ذلك أن جوازه مع المتعدي إلى ثلاثة يستلزم مشبها دون مشبه به؛ إذ لا يوجد فعل متعد إلى أربعة؛ وعلى ذلك اعترض ابن مالك على سيبويه بقوله: «جواز تعدي ذي ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبها دون مشبه به، لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان لم يعدم أصلا يحمل عليه بخلاف نصبه ما له ثلاثة، فإنه يلزم منه فرعا لا أصل له ومشبه دون مشبه به، فوجب منعه، ولأن جواز ذلك في باب أعلم مرتب على ما سمع من إقامة الظرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه....ولم يسمع من ذلك شيء في باب أعلم فلا يحكم فيه بجواز ذلك المجاز لعدم سماع ما يرتب عليه»[1]

الظاهر في الأمر ، أنه وإن استُشف من كلام سيبويه السابق بأنه جوز التوسع في نصب الظرف على المفعول به مطلقا مع جميع الأفعال، إلا أن ما أتى به من الأمثلة لإثبات ذلك وهو قوله: ضُرب عبدالله اليومين، من المتعدي على فعل واحد فحسب، ولم يثبت غيره من الشواهد في ذلك، وقد أوضح الكثيرون بأن لم يُسمع ما جاء مع الفعل ذي الثلاثة مفاعيل مثلا في الموضوع، وهذا ما يعضد قول المبرد الذي وقع عليه اختيار ابن مالك.

المسألة الثامنة: وقوع صاحب الحال نكرة.

«الحال» عند النحاة، ما دل على هيئة وصاحبها، متضمنا معنى « في»، غير تابع ولا عمدة[2]. وصاحب الحال الذي هي تبين هيئته، إما الفاعل أو المفعول، أو غيرهما كالمبتدأ أو المضاف إليه – مثلا–، وأنها قيد لعاملها، فهي تشبه الظرف في المعنى من حيث أن الهيئة حصلت في وقت مضمون العامل[3]؛ وذلك مثل: أقبل زيدٌ ضاحكاً، وركب زيدٌ السيّارةَ مسرعةً، والخضروات طازجةً مفيدةٌ، وأعجبتني شُرفةُ البيتِ فسيحاً، فـ« ضاحكاً، ومسرعةً، وطازجةً، وفسيحاً» جميعها أحوال، الأول صاحبه فاعل، والثاني صاحبه المفعول به، والثالث صاحبه مبتدأ، والرابع صاحبه مضاف إليه.

ولما كانت الحال خبرا في المعنى، وصاحبها مُخبرا عنه، فالأصل فيها أن تكون نكرة ، والأصل في صاحبها أن يكون معرفة كالمبتدأ، ولما جاز للمبتدأ أن يكون نكرة بشرط الفائدة

[1] - شرح التسهيل، لابن مالك، ص 196.
[2] - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ج2، ص261.
[3] - ينظر:التوجيه النحوي، وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف، لنشأت علي محمود عبدالرحمن، ص325.

وأمن اللبس الذي يكمن في المسوغات الواجب مصاحبتها عند تنكيره، جاز وقوع صاحب الحال أيضا نكرة بشرط وجود مسوّغ، كالتخصيص بالنعت أو الإضافة، ومن الشواهد على التخصيص بالنعت قوله تعالى:(فيها يُفرقُ كلّ أمر حكيم أمراً من عندنا)[1]، فصاحب الحال «أمر» جاز وقوعه نكرة لتخصيصه بالنعت وهو كلمة« حكيم»، والحال هو «أمراً». ومن الشواهد على تخصيص صاحب الحال النكرة بالإضافة قوله تعالى:(في أرْبعةِ أيامٍ سواءً للسائلين)[2]، فصاحب الحال« أربعة» وهو نكرة سوغ وقوعه كذلك لإضافته إلى لفظ« أيام»، أما الحال فهو كلمة «سواءً».

واختلف النحاة فيما إذا كان الاسم نكرة، وهو موصوف بما هو خلاف الأصل عما يقع نعتا؛ وذلك نحو قولهم: هذا خاتمٌ حديداً، وهذه جبةٌ خزاً؛ فـ« حديدا، وخزّاً» كلاهما اسم جامد، وليس مما يشبه المشتق، فلا ينعت به في الأصل، وسُبقا باسمين نكرتين(خاتم وجبة)، إذن فما حكم نصبهما؟ أعلى الحالية أم على التمييز؟

ذهب سيبويه إلى أن مثل هذا الاسم جاء عن العرب فيه الرفع والنصب، فالرفع على أنه مبتدأ وما بعده في محل رفع خبرا له، أما نصبه فعلى الحال؛ وذلك على تأويل صاحبها بمعرفة، حيث يقول: «باب ما يُختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة، وذلك قولك: مررْتُ ببرّ قفيزٌ بدرهم، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجب من بُرٍ مررنا به قبلُ قفيزاً بدرهم، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة؛ لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد، ألا ترى أنك تقول: هذا مالُك درهماً، وهذا خاتمك حديداً، ولا يحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خبرا وقبيحا إذا كان صفة، وأما الذين رفعوه فقالوا: مررتُ ببرٍ قبلُ قفيزٌ بدرهم، فجعلوا القفيز مبتدأ وقولك بدرهم مبنيا عليه»[3].

أما ابن مالك فيرى أن المذهب المشهور في مثل هذا التركيب هو غير ما ذهب إليه سيبويه، وهو نصب هذا الاسم على التمييز فقط حينما يكون ما قبله نكرة، أما إذا كان ما قبله معرفة فلا يُحمل النصب إلا على الحال؛ إذ يقول:« والمشهور في غير كلام سيبويه نصب ما بعد خاتم على التمييز...، فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالا، نحو: هذا خاتمك حديدا، وهذه جبتك خزا»[4].

[1] - سورة الدخان، الآية(4،5).
[2] -سورة فصلت، الآية (10).
[3] - الكتاب ، لسيبويه، ج1، ص231.
[4] - شرح التسهيل، لابن مالك، ج2، ص274.

ويبدو أن مذهب غير سيبويه هو الراجح؛ بدليل أن سيبويه أيضا حينما أشار– في ظاهر كلامه– إلى النصب على الحالية هنا، أوضح بأن ذلك كذلك مبنيّ على حمل الاسم المتقدم النكرة على المعرفة، وهذا الحمل يلزم تقديرا، ومن المعلوم أصلا أن عدم التقدير أولى من التقدير، لاسيما وأن النصب على التمييز لا يؤثر شيئا في المعنى الأصيل لتركيب هذه العبارة.

المسألة التاسعة: تقديم التمييز على عامله غير المنصرف.

«التمييز»: اسم نكرة فضلة، يوضح كلمة مبهمة، أو يفصّل معنى مجملا، وحكمه النصب، وهو جامد على الأغلب[1]؛ نحو: اشتريتُ إردبّاً قمحاً ،وأكرمتُ خمسة عشر طالباً، وازداد زيدٌ علماً، أكرمْ بزيدٍ خُلُقاً؛ فـ« قمحاً، وطالباً»، كلاهما تمييز جاء يوضح كلمة مفردة مبهمة قبله، وهي في المثال الأول(إردبا)، وفي الثاني(خمسة عشر). و« علما، وخلقا» أيضا كلاهما تمييز، لكنه جاء يفصل معنى مجملا، فهو في المثال الأول(ازداد زيدٌ)، وفي الذي يليه (أكرم بزيد).

وبناءً على نوع ما يوضحه التمييز، من كونه إما كلمة مفردة، أو معنى مجملا، قُسم التمييز إلى ضربين، فما جيء به لتوضيح كلمة مبهمة يعرف بالتمييز الملفوظ، ويسمى أيضا بالتمييز المفرد أو

تمييز الذات؛ لأنه يرفع الغموض الموجود في كلمة واحدة، ومواضعه أنه يقع توضيحا لما يدل على كيل أو وزن، أو عدد أو مساحة، كما في بعض الأمثلة السابقة.

وما جيء به لتوضيح الإبهام المتضمّن في جملة تدل على معنى مجمل، يسمى بالتمييز الملحوظ، ويعرف أيضا بتمييز الجملة أو تمييز النسبة. وهذا النوع يقول عنه النحاة إنه تمييز محوّل عن فاعل، كما في المثال: ازداد زيدٌ علماً؛ حيث إن أصله: ازداد علمُ زيدٍ، أو، أو محول عن المفعول به، كما في قولك : طورت الحكومةُ البلادَ اقتصاداً، حيث إن أصله: طورت الحكومةُ اقتصادَ[2] البلاد. كما يكثر استعمال هذا التمييز أيضا بعد أسلوب التعجب، نحو: أكرم بزيد خلقاً، وفي أسلوب المدح والذم، نحو: نعم زيدٌ عالماً.

أما عامل التمييز الذي يعمل النصب فيه، فهو في التمييز المفرد الكلمة المبهمة التي يرفع إبهامها، أما في تمييز الجملة، فالعامل فيه ما في معنى الجملة من فعل أو شبهه.

[1] - ينظر: التطبيق النحوي، لعبده الراجحي، ص 296.
[2] - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك،ج2، ص 335.

واتفق النحويون على منع تقديم التمييز على عامله غير المتصرف، كما إذا كان تمييز المفرد، أو تمييز الجملة مع فعلَيْ المدح والذم، فلا يقال مثلا: اشتريتُ قمحاً إردبّاً، ولا: عالماً نعم زيد.

ولكنهم اختلفوا في تقديم التمييز على عامله المتصرف، وهذا لا نجده إلا مع تمييز الجملة، فمذهب سيبويه وأكثر البصريين، أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا، سواء كان متصرفا أو غير متصرف، فلا تقول: نفساً طاب زيدٌ، ولا عندي درهماً عشرون، وتبعهم ابن عصفور(ت 663هـ)، وما جاء عنه في الشعر أعدوه ضرورة[1]؛ واستدلوا على ذلك بالقياس؛ حيث احتجوا بأن قالوا: «إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه؛ وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: تصبب زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكبشُ شحماً، أن المتصبب هو العرق و المتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت: حسن زيدٌ غلاماً ودابة، لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما كان فاعلا لفظا»[2]

أما ابن مالك فقد اعترض على سيبويه في هذا الرأي؛ حيث إنه يجوّز تقديم عامل التمييز إذا كان متصرفا، وهو في ذلك موافق للمبرد والكسائي والمازني؛ إذ يقول:« أجمع النحويون على تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا، فإن كان إياه نحو: طاب زيدٌ نفساً، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد, وبقولهم أقول، قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ما ورد ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح»[3].فدليل المجوزين إذن، النقل والقياس، أما النقل، فمما استشهدوا به قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ ليلى بالفراق حبيبَها* وما كَانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ[4]

الشاهد فيه قوله« نفساً»؛ حيث إنه نُصب على التمييز، رغم وقوعه مقدما على عامله، وهو «تطيب»؛ إذ التقدير « وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا؛ فدل على جوازه»[5].

[1] - ينظر: شرح التشهير، للمرادي، ص 592، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 512.

[2] - الإنصاف في مسائل الخلاف، لكمال الدين الأنباري،ج2، ص 326.

[3] - شرح التسهيل، لابن مالك، ج2، ص 335.

[4] - البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي، ورد في شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص 335، وفي شرح التسهيل للمرادي، ص592، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج2، ص 324.

[5] - الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، ج2، ص 324.

أما الدليل القياسي، فكان مستندهم فيه البناء على جواز تقديم المعمول على عامله الفعل المتصرف كما في نحو قولك: ضرب زيدٌ عمراً فيجوز تقديمه عليه إذ تقول: عمراً ضرب زيدٌ، مع الاتفاق على أن ذلك مقيسا عليه أيضا جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف كما في : راكباً جاء زيدٌ؛ فكذلك هذا يجري مجراه.[1]

صفوة القول، إن عامل التمييز غير المتصرف لا يجوز تقديم التمييز عليه بالاتفاق، سواء أكان فعلا كما في قولك: ما أحسن زيداً رجلاً، أو غير فعل كما في: عندي عشرون درهماً، أما العامل المتصرف، فالذي نراه – والله أعلم– أن ما أوّلت جملته فثبت فاعلا أو مفعولا جاز تقديمه على عامله، كما في قولك: نفساً طاب زيدٌ معناه: طابت نفس زيد ، و طورت الحكومةُ البلادَ اقتصاداً، معناه: طورت الحكومةُ اقتصادَ البلاد، أما ما أُوّلتْ جملته فلم تثبت فاعليته أو مفعوليته مثل: حسن زيدٌ غلاماً، فلا يجوز تقديمه عليه.

المسألة العاشرة: الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل.

يأتي التمييز في الأصل – كما بينا– لتوضيح مبهم قبله، ومما يقع بعده التمييز لبيان إبهام فيه، أسلوب المدح والذم مع الفعلين« نعم وبئس»، لا سيما عند حذف فاعلهما، أو عند إرادة تحديد صفة المدح أو الذم المختص بها الممدوح أو المذموم.

ذلك؛ أننا إذا قلنا: نعم القائدُ خالدٌ؛ نعرب (قائد) فاعلا لـ(نعم)، ونعرب(خالدٌ) إما مبتدأ مؤخرا، وما قبله خبره، وإما خبرا لمبتدأ محذوف. ونلاحظ هنا عدم وجود إبهام في الجملة.

أما عند ما نحذف الفاعل– مثلا– بأن نقول: نعم خالدٌ، فالإبهام حاصل، فيجب رفعه بذكر تمييز منصوب بعد الفعل، فنقول: نعم قائداً خالدٌ؛ ففاعل(نعم) هنا ضمير مقدر، و(قائداً) تمييز، و(خالد) إما مبتدأ مؤخر، وما قبله خبره، وإما خبر لمبتدأ محذوف.

ومن هذا المنطلق؛ هل يجوز ذكر هذا التمييز مع إظهار الفاعل في صياغ مثل هذا التركيب؟ كأن تقول: نعم القائدُ خالدٌ قائداً؟ –مثلاً–.

مذهب سيبويه منْعُ الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر؛ ودليله في ذلك القياس ، وهو كون التمييز في الأصل مسوقا لرفع الإبهام، والإبهام قد رُفع بذكر الفاعل[2].

أما المبرد(ت)، والفارسي(ت)، وابن السراج(ت)، فقد أجازوا ذلك، ووافق على مذهبهم ابن مالك(ت) معترضا في ذلك على سيبويه(ت)؛ ودليلهم في ذلك القياس والسماع، أما القياس، فهو أن ليس كل تمييز يؤتى به لرفع الإبهام، بل هناك من التمييز ما يؤتى به والإبهام مرتفع قبل ذكره، لكنه يُثبَت في الجملة لغرض التأكيد، وقد اتفقوا على أنه

[1] - ينظر: المصدر السابق، ج2، ص ص 324-325.

[2] - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ج2، ص382، وشرح التسهيل، للمرادي، ص 628.

تمييز، فكذلك هذا؛ وذلك كما في قوله تعالى:(إنّ عدّة الشهورِ عند الله اثنا عشر شهراً)[1]، و قوله تعالى(فتم ميقاتُ ربّه أربعين ليلةً)[2]؛ فـ(شهرا، وليلة) كلاهما تمييز بالاتفاق، رغم أن المقام غني عن ذكرهما، فجيء بهما لغرض التأكيد فكذلك ذاك. وأما السماع، فإن العرب قد استعملت ذلك كثيرا في شعرها، ومن ذلك قو ل الشاعر:

والتّغلبيّونَ بئسَ الفحلُ فحلهمُ * فحلاً وأمهمُ زلاّءُ مِنطيقُ[3]

الشاهد فيه قوله(فحلاً)؛ حيث جمع بينه وهو تمييز، وبين الفاعل على سبيل التأكيد. ونخلص، بأن لا مانع من الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر لتحقيق غرض التأكيد، بل يُلزم ذكر التمييز عند إرادة تحديد صفة المدح أو الذم المختص بها الممدوح أو المذموم؛ كأن تقول: نعم القائدُ خالدٌ شجاعةً، وبئس الرجلُ زيدٌ إهمالاً.

المسألة الحادية عشرة: دلالة «مِنْ» الجارة على المجاوزة أو ابتداء الغاية.

«مِنْ»: حرف جر، وترد عند النحاة لمعان كثيرة، أغلبها معنى الابتداء[4]، كما في قوله تعالى:(سُبْحانَ الذي أسرى بِعبْده ليلاً مّن المَسْجِدِ الحرام إلى المسْجِدِ الأقْصى)[5]، وقوله تعالى:(لَمسجدٌ أُسّس على التقوى مِنْ أولِ يومٍ أحقّ أن تقومَ فيه).[6]ويطلق عليه معنى« ابتداء الغاية».

واختلف النحاة في دلالة« مِنْ» الجارة بعد« أفعل التفضيل» كما في قولك: عليٌّ أحسنُ من زيدٍ خُلُقاً؛ فذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية أيضا، و وافقه في ذلك المبرد.[7]

أما ابن مالك، فقد اعترض على سيبويه في هذا الرأي، فنفى كون« مِنْ» بعد أفعل التفضيل لابتداء الغاية، إنما هي عنده حينئذٍ للمجاوزة مثل « عن»؛ إذ يقول:« ومجيئُها للمجاوزة: عذتُ منه، وشبعتُ ورويتُ. ولهذا المعنى صاحبتْ أفعل التفضيل، فإن القائل: زيدٌ أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيدٌ عمرا في الفضل، وهذا أولى من أن يقال لابتداء

[1] - سورة التوبة، الآية (36).
[2] -سورة الأعراف، الآية (142).
[3] -البيت من البسيط، وينسب إلى جرير، ورد في شرح التسهيل لابن مالك، ج2، ص 381، ص 382.، وشرح التسهيل، للمرادي، ص629.
[4] - ينظر: المعجم الوسيط، ج2، ص926.
[5] - سورة الإسراء، الآية(1).
[6] - سورة التوبة، الآية(109).
[7] - ينظر: شرح التسهيل، للمرادي، ص697.

الارتفاع في نحو: أفضل منه، والانحطاط في شر منه كما زعم سيبويه؛ إذ لو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعدها (إلى)».[1]

لكن الظاهر في رأي سيبويه، أننا نستشف ابتداء الغاية هنا من منطلق تحديدنا للصفة المترتبة عليها الأفضلية للشخص المفضَّل، فإذا قلنا: عليٌّ أحسنُ من زيدٍ خُلُقاً، معناه: إن أفضلية عليّ من زيد قد ظهرت ابتداء من ظهور حسن الخلق عليه، وهذا وارد حقاً، وهنا نقف على إيحاءٍ لمعنى« التبعيض» في العبارة، وهو أيضا وارد؛ إذ ليست أفضلية عليّ على زيد في الصفات جميعها حسب الظاهر، إنما هي محصورة في الخُلق كما حددها لفظ التمييز الوارد في الجملة.

أما الظاهر في رأي ابن مالك، فإن معنى ابتداء الغاية لا يُستشف إذا لم نحدد الصفة المترتبة عليها الأفضلية للشخص المفضَّل، وهنا نقرر معنى المجاوزة بشرط عدم ذكر لفظ التمييز في العبارة، فنقول: عليٌّ أحسنُ من زيدٍ، أي عليٌّ جاوز زيداً حسناً؛ ونلاحظ هنا العموم في التفضيل.

صفوة القول، إن دلالة حرف الجر على معنى معين، لا يتصور تصورا دقيقا إلا عن طريق القرائن المرتبطة به في جملته، فإذا ثبت لحرف الجر «منْ» بعد أفعل التفضيل معنى ابتداء الغاية عند ذكر التمييز، فإن معنى المجاوزة أيضا يؤديه هذا الحرف بعد أفعل التفضيل عند قصد عموم التفضيل الذي لا يتحقق إلا مع عدم ذكر التمييز، فالاعتراض على سيبويه في تقريره لمعنى ابتداء الغاية لـ«مِنْ» بعد أفعل التفضيل مرجوح بما أثبتناه – والله أعلم–.

المسألة الثانية عشرة: دلالة «مِنْ» الزائدة على التبعيض أو العموم.

إن حروف الجر من حروف المعاني[2]،ويصل عددها إلى عشرين حرفا[3]،وسُميت بذلك لأنها تعمل الجرّ، أو لأنها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي تضيفها وتوصلها إليها؛ ومن ثمّ سماها الكوفيون حروف الإضافة[4].

---

[1] - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك:ج3، ص7.

[2] - الحروف هي الرموز على الأصوات المصاغ بها الألفاظ والتراكيب، وتنقسم إلى قسمين: حروف البناء، وحروف المعاني، فحروف البناء هي المعروفة بالحروف الهجائية، وهي التي ينحصر دورها في صياغة الألفاظ بها؛ إذ لا علاقة لها بالدلالة المعنوية، وهي جميعها مفردة، مثل: أ، ب، ت، و، ي. أما حروف العاني فهي الحروف ذات الدلالات والمعاني في تراكيب الجمل، ونجدها مفردة، مثل: لام التعليل، و واو القسم، ومثناة، مثل: (أنْ) المصدرية، و(لا) النافية، وثلاثية، مثل: (حتى) الغائية، و(إلى) الابتدائية.

[3] - ينظر:حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج1، ص514.

[4] -ينظر: المرجع السابق، ج1،ص513.

وحرف الجرّ على ثلاثة أقسام: أصلي، وزائد، وشبيه بالزائد؛ فالأصلي هو الذي يُضيف إلى ركني الجملة معنى فرعيا جديدا، فمثلا إذا قلت: سافر زيدٌ، دلت هذه الجملة على معنى مستقل ممكن أن نقتصر عليه، لكن إذا قلت: سافر زيدٌ من تشادَ إلى مصرَ، فإن حرف الجر (مِنْ) يدل على معنى جديد، وهو أن الحدث الذي يدل عليه الفعل قد بدأ حدوثه من هذا المكان، وكذلك الحرف الآخر (إلى) أي أن الحدث ينتهي عند هذا المكان، ونلاحظ أن هذا المعنى المضاف مرتبط بالحدث الذي يعبر عنه الفعل الذي في الجملة، فهذا الارتباط يُطلق عليه« التعليق»؛ وعليه يقال: إن حرف الجر الأصلي لابد أن يكون متعلقا بالحدث الذي في ركني الجملة سواء أعُبّر عن هذا الحدث بفعل أم شبهه[1].

أما حرف الجرّ الزائد، فهو الذي لا يُضيف إلى رُكني الجملة معنى فرعيّاً جديدا، وليس معنى الزيادة فيه أنه خالٍ من المعنى، أو أن وجوده في الكلام كعدمه، وإنما يُفيد التوكيد وتقوية الربط بين أجزاء الجملة، ولكنه لا يتعلق تعلق الحرف الأصلي[2].

وليست جميع حروف الجر تُستعمل أصلية وزائدة، وإنما التي تُستعمل كذلك أربعة فقط وهي: مِنْ، والباء، واللام، والكاف[3].

ولا ترد (مِنْ) زائدة عند سيبويه والبصريين إلا بشرطين: الأول: أن تدخل على النكرة، والثاني : أن يكون الكلام غير موجب، سواء أكان نفيا أم نهيا أم استفهاما، واختلف النقل عند الكوفيين، فالرضي نقل أنهم لم يشترطوا أيّاً مما تقدم، ونقل أكثر النحاة عن الكوفيين اشتراطهم تنكير مجرورها فقط، وأما الكسائي وهشام فيريان زيادتها بلا شرط، وهو مذهب الأخفش[4] وابن مالك[5].

والأصل في الحرف الزائد – كما أشرنا– أنه يفيد التوكيد وتقوية الربط بين أجزاء الجملة، كما إذا قلت: ما جاء من رجلٍ، أي ما جاء رجلٌ، وما قابلت من رجلٍ، أي ما قابلتُ رجلاً.

أما سيبويه، فقد نص على أن (منْ) الزائدة تأتي لمعنى التبعيض وهو من ضمن معانيها وهي أصلية؛ حيث قال:« وتكون أيضا للتبعيض، تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم،

[1] - ينظر: التطبيق النحوي، لعبده الراجحي، ص ص 410- 416.
[2] - ينظر: المرجع السابق، ص 416.
[3] - ينظر: التطبيق النحوي، لعبده الراجحي، ص 416.
[4] - ينظر:التوجيه النحوي وأثره، للدكتور نشأت علي محمود، ص 104.
[5] - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ج3، ص11.

كأنك قلت: بعضه»[1] وقال في موضع آخر بعد تمثيله بـ« ما أتاني من رجلٍ»، قال:« أدخلت (مِنْ) لأنه موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال»[2].

نلاحظ أن سيبويه قرر دلالة (مِنْ) الزائدة على التبعيض في مثاله الأول حين جرّت معرفة، وكذا في مثاله الثاني حيث دخلت على النكرة؛ وعليه فقد اعترض عليه ابن مالك في هذا الرأي ؛ مبينا أن إفادة (منْ) الزائدة معنى التبعيض إنما يتم إذا صح إحلال لفظ« بعض» محلها، وهذا إنما يكون إذا لم يقصد بها عموم،[3]أما عند قصد العموم فالتبعيض ليس واردا.

المهم في الأمر أن سيبويه وابن مالك كلاهما قرر وقوع (من) الجارة الزائدة للتبعيض، رغم أن أصل دلالتها إذا كانت زائدة، إنما هي للتأكيد وتقوية الربط بين أجزاء جملتها، أما سيبويه فيرى دلالتها للتبعيض هنا مطلقة من غير قيد، أما ابن مالك فيرى أن ذلك مقيد بما إذا دل عليها لفظ «بعض»، وهو ما عليه أكثر النحاة[4]؛ فالأخذ به راجح لا مرجوح.

الخاتمة:

قد تناولت هذه الدراسة في ومحاورها الثلاثة عرضا نحويًّا تحليليًّا لاعتراضات ابن مالك النحوية على سيبويه، ويتلخص أهم ما توصلت إليه من النتائج في الآتي:

أولا: أثبتت الدراسة أن عدد المسائل النحوية التي اعترض فيها ابن مالك على سيبويه اثنتا عشرة مسألة؛ وذلك اعتمادا على كتاب شرح التسهيل لابن مالك، الذي يُعدّ خلاصة فكره النحوي وهو آخر مؤلف له شمل جميع آرائه واتجاهاته النحوية.

ثانيا: حظيت الدراسة بالترجيح في أغلب هذه المسائل، وبإثبات رأي جديد في البعض منها؛ وذلك اعتمادا على ما وقفت عليه من الأدلة النحوية التي في مقدمتها السماع، والقياس والإجماع.

ثالثا: أيدت الدراسة ابنَ مالك في سبع مسائل، وأيدت سيبويه في مسألتين، بينما أثبتت آراء جديدة في المسائل الثلاث الباقية.

رابعا: ليست كل المسائل المرجح فيها قول ابن مالك هو منفرد بها رأياً واستنباطا، بل إنما هو نفسه أحيانا نجده مؤيدا غيره من العلماء الذين خالفوا سيبويه رأياً، كأمثال الإمام المبرد في مسألة« نصب الظرف على المفعولية به مع الفعل اللازم أو المتعدي إلى واحد أو اثنين فقط»، وكتأييده لأكثر النحاة في مسألة «أن دلالة (مِنْ) الجارة الزائدة على التبعيض مقيدة بما إذا دل عليها تقدير لفظ (بعض)».

خامسا: رجحت الدراسة رأي ابن مالك في الآتي:

---

[1] - الكتاب، لسيبويه(بتحقيق عبدالسلام محمد هارون) ،ج4، ص 225.

[2] - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ج3، ص8.

[3] - ينظر: المصدر السابق، ج3، ص8.

[4] - ينظر: ينظر: شرح الرضي على الكافية، ج2، ص 321،والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي،ص 315.، ومغني اللبيب، لابن هشام ج1، ص319.

1- إثبات جواز حذف نون الوقاية مع الظرف «لدى» بقلة.
2- إن اتصال ثاني ضمير النصب لناصب مفعولين غير القلبي ليس لازما، إنما هو جائز فحسب، وفي ذلك توسع في الاستعمال اللغوي.
3- تقرير أرجحية اتصال ثاني ضمير النصب لأفعال القلوب عن اتصاله؛ لكثرة ورود ذلك نظما ونثرا.
4- جواز رفع المعطوف على اسم (إنّ) قبل الخبر على إضمار مبتدأ له.
5- يجوز التوسع في نصب الظرف على المفعول به، وذلك خاصا مع الفعل اللازم أو المتعدي إلى واحد أو اثنين فحسب.
6- لا يجوز لصاحب الحال أن يقع نكرة وهو اسم جامد، فما وقع كذلك، فإن المنصوب بعده على التمييز لا على الحالية.
7- إن دلالة (مِنْ) الجارة الزائدة على التبعيض مقيدة بما إذا دل عليها تقدير لفظ (بعض)».

سادسا: و رجحت الدراسة رأي سيبويه في الآتي:
1- إن اللواحق بالضمير «إيّا» حروف، وليست ضمائر.
2- إن رافع الخبر عند تركيب (لا) النافية للجنس مع اسمها، إنما هو المبتدأ المركب وليست (لا) وحدها.

سابعا: أما المسائل التي أثبتت فيها الدراسة آراء جديدة فهي:
4- قررت الدراسة في حكم تقديم التمييز على عامله غير المنصرف، أن ما أُوّلتْ جملته فثبت فاعلا أو مفعولا به جاز تقديمه عليه، وما أُوّلتْ جملته فلم تثبت فاعليته أو مفعوليته فلا يجوز تقديمه على عامله.
5- بعد أن ثبت أن لا مانع من الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر لتحقيق غرض التأكيد، فقد تقرر لزوم ذكر التمييز عند إرادة تحديد صفة المدح أو الذم المختص بها الممدوح أو المذموم.
6- تقرر أن حرف الجر(منْ) بعد أفعل التفضيل مع ذكر التمييز يدل على ابتداء الغاية، أما عند عدم ذكر التمييز فهو دال على المجاوزة.

المصادر والمراجع:

1- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري،أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن،(ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.
2- التطبيق النحوي: الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1431ه -2010م.
3- التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف(دراسة في الصحيحين): الدكتور نشأت علي محمود عبدالرحمن، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط(1)، 2011م- 1432ه.
4- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي،ابن أمّ قاسم، الحسن بن عبدالله،(تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط(1)، 1423ه-1992م.
5- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الخضري ، الشيخ محمد بن مصطفى بن الحسن،(شرح وتعليق تركي فرحان)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)، 2009م.
6- حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ومعه شرح الشواهد للعيني)،(تحقيق عبدالرؤوف سعد)، المكتبة التوفيقية، (دون تاريخ).
7- الحديث النبوي في النحو العربي:ا لدكتور محمود فجال، شركة العكيبان، الرياض، ط(1)، 1404ه-1984م.
8- سنن ابن ماجه:ابن ماجه،الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد،(تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)،دار إحياء الكتب العربية،(دون تاريخ).

9- سنن أبي داود: أبو داود، الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني،(ومعه كتاب معالم السنن للخطابي)،(إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد)، دار الحديث،حمص، سورية، (دون تاريخ).

10- شرح التسهيل: ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله،(تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي)، المكتبة التوقيفية، القاهرة، (دون تاريخ).

11- شرح التسهيل: المرادي،ابن أمّ قاسم، الحسن بن عبدالله، (تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد)، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط(1)، 2006م،1427ه.

12- شرح الرضي على الكافية:الرضي،محمد بن الحسين الاسترآباذي،(تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر)، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط(2)، 1996م.

13- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، أبو عبدالله جمال الدين عبدالله بن يوسف،(ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع، مدينة نصر، القاهرة، 2004م.

14- صحيح البخاري: البخاري،محمد بن إسماعيل،(تحقيق وتعليق محمود النووي وآخرين)،مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة،الرياض، ط(2)،1404- 1984م.

15- الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(ويليه تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب، لمؤلفه يوسف بن سليمان الشنتمري)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط(3)، 1410ه- 1990م،و (بتحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(3)، 1408ه، 1988م.

16- معاني النحو: الأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، (دون تاريخ)"

17- المعجم الوسيط: الدكتور إبراهيم أنيس وآخرون، دار المعارف، القاهرة،1393ه -1972م.

18- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام،أبو عبدالله جمال الدين عبدالله بن يوسف،(تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع، القاهرة،2005م،و(بتحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،ط(1)، 1421ه.